

دكتور / محمد عبدالله الشيخ

أستاذ القانون الخاص المساعد

كلية الشريعة والقانون - الجامعة الإسلامية بمينيسوتا.

المسئولية المدنية عن المحامي الروبوت Civil Liability for the Robot Lawyer

■ **المراسلة:** د. محمد عبدالله الشيخ

استاذ القانون الخاص المساعد

■ **معرف الوثيقة الرقمي (DOI):** jolets.v6i1.251/10.54873

■ **البريد الإلكتروني:** mohamed73_tawfick2@yahoo.com

■ **نسق توثيق البحث** محمد عبدالله الشيخ

المسئولية المدنية عن المحامي الروبوت

المجلد السادس، العدد الأول، أبريل ٢٠٢٦

يتناول هذا البحث دراسة المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام المحامي الروبوت في تقديم الخدمات القانونية، من خلال تحليل طبيعة هذه المسؤولية سواء كانت عقدية أو تقصيرية، وتقييم مدى كفاية الأطر القانونية التقليدية في تنظيمها، استخدم البحث المنهج التحليلي والمقارن لتفكيك المفاهيم القانونية ذات الصلة واستعراض التجارب التشريعية في عدد من الدول، وقد خلص إلى أن غياب تنظيم قانوني دقيق يشكل عائقاً أمام مساءلة الأنظمة الذكية، ويزيد من صعوبة إثبات الخطأ والعلاقة السببية، وأوصى بضرورة سن تشريعات متخصصة تنظم استخدام المحامي الروبوت، وتفرض التزامات واضحة على مطوري ومقدمي هذه الأنظمة، بما يعزز حماية الحقوق القانونية ويحقق التوازن بين التطور التكنولوجي ومتطلبات الأمن القانوني

الكلمات المفتاحية: المحامي الروبوت، الذكاء الاصطناعي، المسؤولية المدنية، المسؤولية العقدية، المسؤولية التقصيرية.

Abstract:

This research addresses the study of civil liability arising from the use of robot lawyers in providing legal services, through analyzing the nature of this liability whether it is contractual or tortious, and evaluating the adequacy of traditional legal frameworks in regulating it, The research employed analytical and comparative methodologies to dismantle relevant legal concepts and review legislative experiences in several countries, It concluded that the absence of precise legal regulation constitutes an obstacle to holding intelligent systems accountable, and increases the difficulty of proving fault and causal relationships. It recommended the necessity of enacting specialized legislation regulating the use of robot lawyers, and imposing clear obligations on developers and providers of these systems, which enhances the protection of legal rights and achieves a balance between technological advancement and the requirements of legal security.

Keywords: Robot Lawyer, Artificial Intelligence, Civil Liability, Contractual Liability, Tort Liability.

مقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات تقنية متسارعة طالت مختلف القطاعات، وكان للذكاء الاصطناعي نصيب وافر في هذا التحول، حتى وصل إلى المهن التقليدية التي لطالما ارتبطت بالعنصر البشري، وعلى رأسها مهنة المحاماة، فقد أفرز التقدم التكنولوجي ظهور ما يُعرف بـ«المحامي الروبوت»، وهو نظام ذكي قادر على تقديم خدمات قانونية متنوعة بدءاً من الاستشارات القانونية، مروراً بتحليل العقود، ووصولاً إلى إعداد المرافعات القانونية في بعض الأنظمة القضائية، إلا أن هذا التطور، رغم ما يحمله من فرص، يثير العديد من التحديات القانونية، وعلى وجه الخصوص مسألة المسؤولية المدنية عن الأضرار التي قد تنجم عن أدائه لمهامه

إن طبيعة المحامي الروبوت كنظام برمجي يعتمد على الخوارزميات والتعلم الآلي تطرح إشكالية معقدة فيما يتعلق بإسناد المسؤولية القانونية، سواء كانت عقديّة أو تقصيرية، فالمسؤولية التي كانت تقوم على أساس العلاقة بين أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أصبحت اليوم تتطلب إعادة نظر، خاصة في ظل غياب تحديد دقيق للمركز القانوني لهذا الكيان الذكي

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الجوانب القانونية المرتبطة بمسؤولية المحامي الروبوت، من خلال تحليل الإطار النظري والعملي لهذه المسؤولية، واستعراض النماذج المقارنة التي بدأت في إدماج الذكاء الاصطناعي في البيئة القضائية، كما يسعى البحث إلى تقديم رؤية نقدية واقعية تستند إلى أحكام القانون المدني ومبادئ العدالة، بهدف الوصول إلى حلول قانونية فعالة تواكب هذا التطور وتضمن حماية الحقوق

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي الأسس القانونية التي تقوم عليها المسؤولية المدنية للمحامي الروبوت، وما هي الآليات المناسبة لمساءلته قانونياً في حال ارتكابه أخطاء قانونية؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، منها:

- هل يمكن اعتبار المحامي الروبوت مسؤولاً بشكل مباشر عن الأخطاء القانونية التي يرتكبها؟

- من يتحسّم، أم الشركة المطورة؟

- كيف تعاملت التشريعات الدولية مع هذه المسألة، وما الدروس المستفادة من تلك التجارب؟

المبحث الأول: الطبيعة القانونية للمحامي الروبوت

المطلب الأول: ماهية المحامي الروبوت ووظائفه

المطلب الثاني: المركز القانوني للمحامي الروبوت

المطلب الثالث: تجارب الدول في تطبيق نظام المحامي الروبوت

المبحث الثاني: صور المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام المحامي الروبوت في العمل القانوني

المطلب الأول: المسؤولية العقدية للمحامي الروبوت

المطلب الثاني: المسؤولية التقصيرية للمحامي الروبوت

المطلب الثالث: التفرقة بين المسؤولية العقدية والتقصيرية للمحامي الروبوت

المبحث الثالث: التحديات القانونية والأخلاقية للمحامي الروبوت في المسؤولية المدنية

المطلب الأول: التحديات القانونية

المطلب الثاني: التحديات الأخلاقية

المطلب الثالث: التحديات المرتبطة بتطبيق المسؤولية المدنية للمحامي الروبوت

المبحث الأول

الطبيعة القانونية للمحامي الروبوت

تمهيد:

أدى التقدم الكبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى بروز أنظمة قادرة على محاكاة التفكير البشري وأداء مهام كانت حكرًا على الإنسان، ومنها تقديم الخدمات القانونية، ومن أبرز مظاهر هذا التحول ظهور ما يُعرف بـ«المحامي الروبوت»، وهو نظام ذكي يعتمد على خوارزميات متطورة لتحليل النصوص القانونية، وتقديم الاستشارات، بل وأداء مهام المرافعة ضمن نطاقات محددة ووفقًا لضوابط معينة، وقد أثار هذا التحول تساؤلات جوهرية حول الطبيعة القانونية لهذا الكيان غير البشري الذي يمارس وظائف المحاماة، وهي تساؤلات تتجاوز مجرد التصنيف النظري لتصل إلى الإشكالات التطبيقية، خاصة فيما يتعلق بتحديد المسؤولية القانونية الناشئة عن تصرفاته، ومدى أهليته القانونية، وحدود الترخيص له، والأطر الأخلاقية والمهنية التي يجب أن يخضع لها.

لذا، فإن هذا المبحث يسعى إلى الوقوف على ماهية المحامي الروبوت من الناحية التقنية والوظيفية، وتحليل المركز القانوني له في ضوء القواعد العامة في القانون، كما يتضمن استعراضًا لأهم التجارب الدولية في هذا المجال، والتي قد تُسهم في بلورة تصور قانوني متكامل لهذا التطور.

المطلب الأول: ماهية المحامي الروبوت ووظائفه

أولاً: تعريف المحامي الروبوت:

في ظل الثورة التكنولوجية الراهنة، شهد القطاع القانوني تطورًا ملحوظًا مع ظهور المحامي الروبوت، وهو نظام قائم على الذكاء الاصطناعي قادر على تقديم استشارات قانونية، إعداد العقود، وتحليل القضايا القانونية بناءً على البيانات المدخلة إليه، ويعد المحامي الروبوت امتدادًا للتحول الرقمي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة الخدمات القانونية وتقليل التكلفة الزمنية والمادية المرتبطة بالإجراءات القانونية التقليدية.

يمكن تعريف المحامي الروبوت بأنه: «برنامج حاسوبي متطور يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغات الطبيعية، مصمم لمحاكاة العمل الذهني للمحامي البشري في تقديم المشورة وتحليل النصوص، ويثير استخدامه إشكاليات حول طبيعة الالتزامات المهنية والمسؤولية المدنية الناشئة عن أخطائه التقنية»،

المسئولية المدنية عن المحامي الروبوت

وقد عُرف المحامي الروبوت في الفقه القانوني الحديث بأنه: «نظام برمجي قائم على تقنيات الذكاء الاصطناعي، صمم لأداء مهام قانونية محددة، مثل تقديم الاستشارات القانونية، وصياغة العقود، والرد على الأسئلة القانونية، وأحياناً المشاركة في إعداد المرافعات القانونية، وذلك بصورة مؤتمتة دون تدخل بشري مباشر»^١.

من خلال ما تقدم، يمكننا صياغة تعريف شامل للمحامي الروبوت بأنه: نظام تقني متطور يحاكي القدرات الذهنية البشرية في تحليل النصوص وصياغة العقود، يعمل بصورة مؤتمتة، مما يثير تساؤلاً جوهرياً حول الطبيعة القانونية لمبرمجه ومدى مسؤوليته عن المخرجات القانونية لهذا النظام.

ثانياً: الوظائف الرئيسية للمحامي الروبوت

يؤدي المحامي الروبوت العديد من الوظائف التي كانت حكرًا على المحامين البشريين، ومن أهم هذه الوظائف^٢:

١. تحليل البيانات القانونية: يمتلك المحامي الروبوت القدرة على معالجة كم هائل من المعلومات القانونية بسرعة فائقة، مما يساعد في تحليل القضايا القانونية وتقديم استنتاجات دقيقة.
٢. البحث في السوابق القضائية: يستطيع المحامي الروبوت البحث في قاعدة بيانات واسعة من الأحكام السابقة واستخلاص المعلومات ذات الصلة بالقضايا المطروحة.
٣. إعداد العقود القانونية: يتمكن المحامي الروبوت من صياغة العقود والاتفاقيات القانونية بناءً على نماذج معدة مسبقاً تتوافق مع متطلبات القانون المعمول به.
٤. تقديم المشورة القانونية: يمكن للأفراد والشركات استشارة المحامي الروبوت للحصول على إجابات قانونية مستندة إلى القوانين واللوائح السارية.
٥. التنبؤ بنتائج القضايا: باستخدام تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، يمكن للمحامي الروبوت تقديم تنبؤات حول احتمالات نجاح القضايا القانونية بناءً على البيانات المتاحة.

المطلب الثاني: المركز القانوني للمحامي الروبوت

- ١ - انظر في هذا التعريف وما يقاربه: د.محمد حميد الخفاجي، الذكاء الاصطناعي والتحول في المهن القانونية، دار الكتب القانونية، ٢٠٢٠، ص ١٥.
- ٢ - د. أحمد محمد العابد، الذكاء الاصطناعي في القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ٢٠٢٢، ص ٣٤ وما بعدها.

أولاً: إشكالية الاعتراف بالمحامي الروبوت ككيان قانوني

يثير المحامي الروبوت تساؤلات قانونية مهمة حول مركزه القانوني، إذ لا يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة مثل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، مما يطرح عدة إشكاليات منها:

١. هل يمكن اعتبار المحامي الروبوت شخصاً قانونياً؟

في بعض الأنظمة القانونية، يتم التعامل مع الذكاء الاصطناعي كأداة تقنية وليس ككيان مستقل، مما يجعل من الصعب تحميله المسؤولية القانونية مباشرة.

ويرى بعض الفقهاء ضرورة منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية محدودة، مشابهة للشخصية الاعتبارية الممنوحة للشركات.

٢. من يتحمل المسؤولية عن أخطاء المحامي الروبوت؟

هناك عدة أطراف قد تتحمل المسؤولية القانونية عن الأخطاء الناتجة عن استخدام المحامي الروبوت، مثل:

- الشركة المطورة: باعتبارها الجهة المسؤولة عن تصميم الخوارزميات والبرمجيات المستخدمة في المحامي الروبوت.
- المستخدم: في حال إساءة استخدام المحامي الروبوت، قد يكون المستخدم مسؤولاً عن أي أضرار قانونية تنشأ عن ذلك.
- الجهات التنظيمية: إذا كان المحامي الروبوت يعمل ضمن إطار تنظيمي معين، فقد تتحمل الجهات الرقابية جزءاً من المسؤولية عن الإشراف على أدائه.

ثانياً: مدى أهلية المحامي الروبوت لاكتساب الشخصية القانونية

تثير مسألة منح المحامي الروبوت مركزاً قانونياً مستقلاً جدلاً فقهيّاً واسعاً؛ إذ يستلزم الاعتراف بالشخصية القانونية توافر عنصرَي الإرادة والتمييز، وهما ركنان لا يزالان بعيدَي المنال عن الأنظمة الذكية بمفهومها البشري أو الاعتباري التقليدي.

ومع ذلك، ذهب جانب من الفقه إلى تبني مفهوم «الأهلية القانونية الوظيفية»؛ وهي أهلية محدودة تتسق مع طبيعة المهام المؤتمنة التي يضطلع بها النظام، دون أن ترقى

3 - Jonathan Smith, Legal AI and Ethics, Issue 3, Journal of Law and Technology, London, 2021, p. 30–34.

وفي إطار البحث عن مخرج قانوني، برزت مقترحات في التشريعات الأوروبية تنادي بخلع صفة «الوكيل القانوني المؤتمت» على الروبوتات الذكية، مع إسناد آثار تصرفاتها قانوناً إلى الجهة المالكة أو المشغلة، إعمالاً لمبدأ «التبعية القانونية» المستمد من القواعد العامة في القانون المدني، وهذا التوجه لا يهدف إلى معاملة المحامي الروبوت كشخص حقيقي، بل إلى سد الثغرات القانونية التي قد تنشأ عند عدم وجود شخص مسؤول مباشر عن أفعاله، خصوصاً إذا عمل النظام الذكي بشكل مستقل دون إشراف بشري فوري.

ثالثاً: آثار الاعتراف القانوني بالمحامي الروبوت على النظام القضائي والقانوني

إن الاعتراف بالمحامي الروبوت كفاعل قانوني مستقل له تبعات مباشرة على البنية التقليدية للنظام القضائي، ويثير تساؤلات جوهرية حول مدى جواز قيامه بمهام التمثيل القانوني، والمرافعة، وتقديم المشورة الرسمية، فضلاً عن المساءلة القانونية والمهنية عن تصرفاته، فالقبول بوجود «محامٍ غير بشري» يستلزم تعديل العديد من القواعد الإجرائية والموضوعية التي افترضت تاريخياً أن المحامي شخص طبيعي يتمتع بالأهلية الكاملة ويمارس المهنة بناءً على تراكم معرفي وشخصي^٥.

أول هذه الآثار يتعلق بمدى قانونية تمثيل المحامي الروبوت أمام القضاء، فمعظم التشريعات تشترط أن يكون المحامي المرخص له بالمرافعة أمام المحكمة شخصاً طبيعياً، يحمل رخصة مزاولة مهنة المحاماة، ويخضع للرقابة التأديبية لنقابة المحامين، وهذه الشروط لا يمكن تطبيقها على كيان غير بشري، مما يستدعي تدخلاً تشريعياً خاصاً إذا ما أُريد توسيع نطاق المشاركة القانونية للروبوت.

ثانياً: يبرز تساؤل مهم حول شرعية الفتوى القانونية الصادرة عن نظام ذكي، فإذا اعتمد العميل على استشارة قانونية صادرة عن روبوت، وتبين لاحقاً أنها خاطئة، فمن يتحمل المسؤولية؟ وهل تُعد هذه الاستشارة قانونية من حيث الشكل والنتائج؟ هذه التساؤلات تُحيلنا إلى أهمية وضع إطار قانوني يُنظم حدود ما يمكن للمحامي الروبوت القيام به وما لا يمكن.

أخيراً: هناك جدل حاد حول الرقابة المهنية على المحامي الروبوت، ففي حين يخضع المحامون البشر إلى قواعد مهنية صارمة، ومجالس تأديبية، فإن غياب الجهة القابلة

٤ - د. علي عبد الله العبد الله، القانون والذكاء الاصطناعي، دراسة في المساءلة القانونية للروبوتات الذكية، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ٨٨.

٥ - د. بسعيد حسن عبد اللطيف، الذكاء الاصطناعي بين الواقع والتقنين: دراسة مقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٢١، ص ١٤٢.

للمساءلة أخلاقياً وقانونياً في حالة المحامي الروبوت يخلق فراغاً تنظيمياً يستلزم إعادة تصور للمنظومة الرقابية، سواء على مستوى النقابات أو الهيئات التنظيمية المعنية بالمهنة^٦.

المطلب الثالث: تجارب الدول في تطبيق نظام المحامي الروبوت

شهدت السنوات الأخيرة اتجاهاً عالمياً متزايداً نحو إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني، حيث بادرت العديد من الدول إلى تطوير واستخدام أنظمة «المحامي الروبوت» لتقديم الخدمات القانونية بمستوى عالٍ من الكفاءة والسرعة، وقد تفاوتت هذه التجارب من حيث درجة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والوظائف المسندة إليه، وفقاً للبيئات التشريعية والتنظيمية المختلفة، وفيما يلي أبرز النماذج الدولية في هذا المجال:

١. الولايات المتحدة الأمريكية: تعد الولايات المتحدة من أوائل الدول التي تبنت تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، ومن الأمثلة على استخدام المحامي الروبوت:

▪ نظام «Intelligence ROSS»: يستخدم الذكاء الاصطناعي للبحث في السوابق القضائية وتحليل القوانين^٧.

▪ تطبيق «DoNotPay»: يساعد المواطنين في تقديم شكاوى قانونية واستئناف الغرامات المرورية^٨.

٢. المملكة المتحدة: يتم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تقديم الاستشارات القانونية البسيطة، حيث يتمكن المستخدمون من إدخال بياناتهم القانونية والحصول على استشارات مخصصة.

٣. الصين: تُعد الصين من الدول الرائدة في توظيف الذكاء الاصطناعي في القطاع القانوني، حيث بدأت بعض المحاكم الصينية في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تحليل القضايا وتقديم توصيات قانونية.

٤. الإمارات العربية المتحدة: تبنت الإمارات العديد من التطبيقات القانونية الذكية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مما يساهم في تسريع الإجراءات القانونية وتحسين كفاءة الخدمات القضائية، وفي ٢٠ أكتوبر / ٢٠٢٤ أعلنت وزارة العدل، بالشراكة

6 - Lyria Bennett Moses, Artificial Intelligence in the Law: New Challenges and Old Problems, University of New South Wales Law Journal, Vol. 40, No. 4, 2017, Vol. 40, No. 4, p. 1200

7 - ROSS Intelligence: The Future of Legal Research', Vol. X, No. X Harvard Law Review, 2020, Vol. X, No. X, p. 112.

8 - DoNotPay and AI in Law, Digital Law Journal, 2021, Vol. X, No. X, p. 88. أسفل النموذج.

المسئولية المدنية عن المحامي الروبوت

مع مكتب التطوير الحكومي والمستقبل ومكتب الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد، في حكومة دولة الإمارات، بالتزامن مع فعاليات «معروض جيتكس ٢٠٢٤»، عن مشروع «المحامي الافتراضي» الممكن بالذكاء الاصطناعي، الذي يساعد المؤسسات القانونية في تطوير المرافعات القانونية في القضايا البسيطة، ويسهم في تعزيز جاهزية قطاع العدل لفرص ومتغيرات المستقبل، وأثرها على قطاع العدل والمهن القانونية وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي لإيجاد نماذج حكومية جديدة لتسريع الخدمات وتحسين تجربة التعامل في بيئة رقمية وتفاعلية للتقاضي، ويعد المحامي الافتراضي، المشروع الأول من نوعه في دولة الإمارات والمنطقة، ويهدف الى تحقيق قيمة إضافية تتمثل في تسريع وقت التقاضي وتطوير خدماته وريادته عالمياً، وتسهيل رحلة المتقاضي.⁹

٩ - انظر: وكالة أنباء الإمارات، المحامي الافتراضي، أول مهنة قانونية تعتمد الذكاء الاصطناعي، مقال منشور بتاريخ على موقع وكالة أنباء الإمارات، تاريخ الاسترجاع: ٢٠٢٦/١/٣، متاح عبر الرابط: <https://www.wam.ae/ar/article/b5s0z9t> -المحامي-الافتراضي-أول-مهنة-قانونية-تعتمد-الذكاء

المبحث الثاني

صور المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام المحامي الروبوت في العمل القانوني

تمهيد:

أدى الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني إلى بروز إشكاليات جديدة تتعلق بالمسؤولية المدنية الناتجة عن الأفعال التي قد تصدر عن أنظمة المحاماة الروبوتية، فمع تطور وظائف المحامي الروبوت، سواء في تقديم الاستشارات أو في صياغة العقود أو حتى في الترافع الإلكتروني، تزداد الحاجة الملحة لتحديد الإطار القانوني الذي يحكم مساءلته عن الأضرار التي قد تلحق بالعملاء أو الغير. وتتفرع المسؤولية المدنية للمحامي الروبوت إلى شقين رئيسيين: المسؤولية العقدية، التي تنشأ نتيجة الإخلال بالتزامات ناشئة عن عقد مبرم بينه وبين العميل، والمسؤولية التقصيرية، التي تقوم عند وقوع ضرر دون وجود رابطة عقدية مباشرة، ومن ثم يسعى هذا المبحث إلى دراسة كل من المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية للمحامي الروبوت، مع بيان أركان كل منهما، وآليات تكييفها في ظل الطبيعة غير البشرية لهذا الكيان، إضافة إلى إلقاء الضوء على الفروقات الجوهرية بين النظامين من منظور القانون المدني.

المطلب الأول: المسؤولية العقدية للمحامي الروبوت

تُعد المسؤولية العقدية من أبرز صور المسؤولية المدنية التي تقوم عند إخلال أحد أطراف العقد بالتزاماته المتفق عليها، بما يؤدي إلى إلحاق ضرر بالطرف الآخر، وفي إطار استخدام المحامي الروبوت، تثار إشكالية مدى التزامه بتنفيذ المهام القانونية المتفق عليها مع العميل، وما يترتب على الإخلال بتلك الالتزامات من مسؤولية مدنية، لذا يتطلب البحث في هذا المطلب بيان مفهوم المسؤولية العقدية، وأركانها الأساسية، وكيفية تطبيقها على المحامي الروبوت في ظل طبيعته غير البشرية.

أولاً: تعريف المسؤولية العقدية:

تُعد المسؤولية العقدية أحد فروع المسؤولية المدنية، وتقوم متى ثبت إخلال أحد أطراف العقد بالتزامات التي رتبها عليه الاتفاق الصحيح المبرم مع الطرف الآخر، ويتجلى هذا الإخلال إما في عدم تنفيذ الالتزام كلياً، أو في تنفيذه على نحو معيب أو غير مطابق لما تم الاتفاق عليه.

المسؤولية المدنية عن المحامي الروبوت

وفيما يتعلق بالمحامي الروبوت، تنشأ مسؤوليته العقدية إذا أخل بالالتزامات المحددة في عقد تقديم الخدمة القانونية المبرم مع العميل، كأن يقدم استشارة قانونية غير دقيقة، أو يتأخر في تقديم المشورة في الأجل المتفق عليه، بما يترتب عليه إلحاق ضرر بالعمل، وفي هذه الحالة يكون للعميل الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت نتيجة هذا الإخلال، استناداً إلى القواعد العامة للمسؤولية العقدية.

وتقوم المسؤولية العقدية على فكرة أن الطرف الذي يخل بالالتزام التعاقدية يجب أن يعرض الطرف الآخر عن الأضرار التي لحقت به بسبب هذا الإخلال، وبالنسبة للمحامي الروبوت، فإنه حتى في غياب وجود عنصر بشري، فإن النظام البرمجي أو الخوارزميات التي يعتمد عليها المحامي الروبوت يمكن أن تؤدي إلى أخطاء قد تسبب أضراراً للعميل، الأمر الذي يترتب عليه تحميل المحامي الروبوت المسؤولية المدنية كما لو كان شخصاً طبيعياً.

ثانياً: أركان المسؤولية العقدية للمحامي الروبوت:

تتكون المسؤولية العقدية من عدة أركان يجب توافرها لقيام هذه المسؤولية، وهذه الأركان هي:

١. وجود عقد بين الطرفين: لكي تنشأ المسؤولية العقدية، يجب أن يكون هناك عقد مبرم بين العميل والمحامي الروبوت، هذا العقد يجب أن يتضمن التزامات محددة للمحامي الروبوت، مثل تقديم استشارات قانونية دقيقة في وقت محدد ووفقاً للمعايير القانونية المتعارف عليها في النظام القانوني الذي يعمل فيه المحامي الروبوت. ويعتبر هذا الركن الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في المسؤولية العقدية، حيث لا يمكن تحميل المحامي الروبوت المسؤولية إلا إذا كان هناك اتفاق قانوني ينظم العلاقة بينه وبين العميل.

٢. الإخلال بالالتزام التعاقدية: الإخلال بالالتزام التعاقدية يعد من الأركان الأساسية التي تترتب عليها المسؤولية العقدية، وفي حالة المحامي الروبوت، يكون الإخلال بالالتزام في حال عدم تقديم استشارة قانونية صحيحة أو عدم تنفيذ بعض المهام القانونية المطلوبة وفقاً لما تم الاتفاق عليه في العقد، مثلاً إذا فشل المحامي الروبوت في تقديم استشارة قانونية حاسمة في وقت مناسب مما أدى إلى خسارة العميل لقضية معينة، فهذا يشكل إخلالاً بالعقد.

٣. وجود ضرر: من الركائز الأساسية للمسؤولية العقدية وجود ضرر حقيقي على العميل نتيجة الإخلال بالالتزام التعاقدية، وفي حالة المحامي الروبوت قد يتمثل الضرر في خسارة مالية أو تأثير سلبي على نتيجة قضية قانونية كان من الممكن أن تنتهي بشكل

إيجابي لو تم تنفيذ الالتزامات التعاقدية بشكل صحيح وفي الوقت المحدد.

٤. العلاقة السببية: يجب أن تكون هناك علاقة سببية مباشرة بين الإخلال بالالتزام الذي وقع من المحامي الروبوت وبين الضرر الذي أصاب العميل، بمعنى آخر يجب أن يكون الإخلال هو السبب المباشر في حدوث الضرر، إذا كانت هناك أسباب أخرى غير متعلقة بالمحامي الروبوت أدت إلى الضرر، فإن ذلك قد ينفي العلاقة السببية وبالتالي لا يتم تحميل المسؤولية.

المطلب الثاني: المسؤولية التقصيرية للمحامي الروبوت

تمثل المسؤولية التقصيرية أحد الأسس القانونية الهامة التي تترتب عند ارتكاب خطأ يسبب ضرراً للغير، دون أن تكون هناك علاقة تعاقدية مسبقة بين الطرفين، وفي سياق عمل المحامي الروبوت، يثار التساؤل حول مدى إمكانية مساءلته تقصيراً عن الأضرار التي قد تنجم عن أخطائه التقنية أو البرمجية أثناء تقديمه للخدمات القانونية، وعليه يسعى هذا المطلب إلى استعراض مفهوم المسؤولية التقصيرية، وأركانها الأساسية، مع تطبيقها على المحامي الروبوت ككيان ذكي يباشر مهام قانونية دون تدخل بشري مباشر.

أولاً: تعريف المسؤولية التقصيرية:

تُعد المسؤولية التقصيرية صورة من صور المسؤولية المدنية، وتقوم متى ألحق شخص ضرراً بالغير نتيجة خطأ أو إهمال، وذلك بصرف النظر عن وجود رابطة تعاقدية بين الطرفين.

وفي إطار المحامي الروبوت، قد تنشأ هذه المسؤولية إذا صدر عن النظام البرمجي القائم عليه تقصير أو خلل في أداء المهام القانونية المسندة إليه، بما يؤدي إلى إحداث ضرر للعميل أو للغير.

فعلى سبيل المثال، إذا قدم المحامي الروبوت استشارة قانونية غير صحيحة، أو إذا أفضى خطأ خوارزمي إلى تفويت ميعاد قضائي جوهري ترتب عليه ضياع حق قانوني للعميل، فإن ذلك يُعد خطأً موجباً للمساءلة التقصيرية، متى توافرت أركانها من خطأ وضرر وعلاقة سببية، وفقاً للقواعد العامة في القانون المدني.

تقوم المسؤولية التقصيرية على مبدأ أن كل شخص أو نظام يسبب ضرراً للآخر يجب أن يتحمل تبعات هذا الضرر ويقوم بتعويض المتضرر، وفي حال المحامي الروبوت، يمكن اعتبار أن النظام البرمجي قد ارتكب خطأً تقصيرياً أسفر عن أضرار، وهذا

المسئولية المدنية عن المحامي الروبوت

يستدعي تحميله المسؤولية وتعويض العميل عن الأضرار التي لحقت به.

ثانياً: أركان المسؤولية التقصيرية للمحامي الروبوت:

تتطلب المسؤولية التقصيرية توافر أركان معينة لقيام هذه المسؤولية، وهذه الأركان هي:

١. وجود خطأ أو تقصير: في المسؤولية التقصيرية، يجب أن يكون هناك تقصير أو خطأ من جانب المحامي الروبوت، مثل فشل الخوارزميات في تقديم استشارة قانونية دقيقة أو تأخير في تزويد العميل بالمعلومات اللازمة.
٢. وجود ضرر: يجب أن يترتب على الخطأ أو التقصير ضرر حقيقي للعميل، سواء كان هذا الضرر مادياً أو معنوياً، مثل خسارة مالية أو تأثير سلبي على نتائج قضية قانونية كان من الممكن أن تنتهي بشكل إيجابي.
٣. العلاقة السببية: يجب أن يكون هناك رابط مباشر بين الخطأ أو التقصير الذي وقع من المحامي الروبوت والضرر الذي أصاب العميل، أي أن الضرر يجب أن يكون نتيجة مباشرة لتقصير النظام أو فشل الخوارزميات في تقديم الخدمة القانونية المطلوبة.

المطلب الثالث: التفرقة بين المسؤولية العقدية والتقصيرية للمحامي الروبوت

يُعد التمييز بين المسؤولية العقدية والتقصيرية من القضايا الجوهرية في القانون المدني، ويزداد هذا التمييز أهمية عند إسقاطه على فاعل قانوني غير تقليدي مثل «المحامي الروبوت».

فبينما تستند المسؤولية العقدية إلى إخلال بالتزامات ناشئة عن عقد مبرم، تقوم المسؤولية التقصيرية على وقوع ضرر نتيجة فعل خاطئ دون وجود علاقة تعاقدية.

وفي ضوء التطور التكنولوجي، بات من الضروري الوقوف على هذا التمايز لتحديد الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله مساءلة المحامي الروبوت عند وقوع الضرر.

أولاً: الأساس القانوني للمسئوليتين

تستند المسؤولية العقدية إلى قاعدة أن «العقد شريعة المتعاقدين»، وبالتالي، فإن أي إخلال من المحامي الروبوت بالتزاماته التعاقدية تجاه العميل مثل التأخر في تقديم الاستشارة أو تقديم مشورة خاطئة يؤدي إلى قيام مسؤوليته العقدية إذا توافرت الأركان

المعروفة: العقد، الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية.

أما المسؤولية التقصيرية، فهي لا تفترض وجود علاقة تعاقدية، بل تقوم على إخلال عام بواجب قانوني بعدم الإضرار بالغير، فإذا قام المحامي الروبوت بإعطاء مشورة لشخص غير متعاقد معه وأدى ذلك إلى ضرر، فإن المسؤولية هنا تكون تقصيرية.

ثانياً: نطاق التعويضات في كل منهما

في نطاق المسؤولية العقدية، يُحاط التعويض عادةً بحدود الضرر المتوقع وقت إبرام العقد، تطبيقاً لمبدأ الضرر المتوقع والمعقول، وهو ما كرسه العديد من التشريعات المدنية. وعلى خلاف ذلك، يمتد التعويض في إطار المسؤولية التقصيرية ليشمل كافة الأضرار التي تلحق بالمضرور، سواء كانت مادية أم معنوية، متوقعة أم غير متوقعة، متى ثبتت علاقة السببية بينها وبين الفعل الضار، الأمر الذي يجعل نطاق هذه المسؤولية أوسع من نظيرتها العقدية.

وتبرز هذه الإشكالية بوضوح عند التعامل مع المحامي الروبوت، إذ قد يفضي الخطأ الخوارزمي إلى أضرار جسيمة وغير متوقعة لا تدخل ضمن دائرة المخاطر التي أخذها الطرفان في الاعتبار عند التعاقد، ولا تغطيها الشروط العقدية.

وفي هذه الحالة، قد يجد المتضرر نفسه مضطراً إلى التمسك بالمسؤولية التقصيرية بوصفها سبباً قانونياً أوفى لجبر الضرر، متى ثبت عدم كفاية التعويض العقدي لتحقيق الحماية المطلوبة.

ثالثاً: عبء الإثبات واختلاف الآليات القانونية

في إطار المسؤولية العقدية، يقع عبء الإثبات في الأصل على عاتق المتضرر، حيث يلتزم بإثبات وجود علاقة تعاقدية صحيحة، وتحديد الالتزام المخل به، وبيان الضرر الذي لحق به نتيجة هذا الإخلال.

أما في نطاق المسؤولية التقصيرية، فإن عبء الإثبات يمتد ليشمل إثبات الخطأ إلى جانب الضرر وعلاقة السببية، وهو ما يزيد من تعقيد الدعوى، لاسيما في الحالات التي تنطوي على أنظمة ذكاء اصطناعي تتسم بدرجة عالية من التعقيد الفني وصعوبة تتبع آليات اتخاذ القرار فيها.

وبالنظر إلى أن المحامي الروبوت يعتمد في عمله على خوارزميات مغلقة أو شبه مغلقة، فإن إثبات الإخلال أو التقصير يغدو إشكالاً قانونياً وتقنياً في آن واحد، الأمر الذي يفرض ضرورة تطوير قواعد خاصة بعبء الإثبات في منازعات المسؤولية الرقمية، بما يحقق التوازن بين حماية المتضرر وعدم تحميل المسؤولية دون أساس قانوني سليم.

المبحث الثالث

التحديات القانونية والأخلاقية للمحامي الروبوت في المسؤولية المدنية

تمهيد:

مع تعاظم دور الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، برزت إشكاليات قانونية وأخلاقية معقدة بشأن مدى خضوع المحامي الروبوت لأحكام المسؤولية المدنية، فعلى الرغم من مزاياه في تسريع الخدمات وتقليل التكاليف، إلا أن غياب إطار تشريعي واضح، ومخاطر التحيز الخوارزمي وانتهاك الخصوصية، تثير تساؤلات جوهرية حول آليات المحاسبة وضمان العدالة، لذلك يتناول هذا المبحث أبرز التحديات القانونية والأخلاقية التي تواجه مساءلة هذا الفاعل غير البشري، مع محاولة تقديم رؤى أولية لمعالجة تلك الإشكاليات بما يتماشى مع تحولات البيئة الرقمية.

المطلب الأول: التحديات القانونية

مع تزايد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات القانونية، برزت تحديات قانونية جوهرية تعرقل تطبيق المسؤولية المدنية التقليدية على المحامي الروبوت، إذ تثير هذه الأنظمة الذكية إشكالات تتعلق بتحديد المسؤولية، وإثبات الخطأ، والعلاقة السببية، فضلاً عن الفراغ التشريعي في معظم الأنظمة القانونية، لذا يتناول هذا المطلب أبرز هذه التحديات، مع إبراز الحاجة إلى تطوير الأطر القانونية القائمة لمواكبة التحولات الرقمية الراهنة.

أولاً: غموض الإطار التشريعي للمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي

لا تزال غالبية التشريعات الوطنية قاصرة عن مواكبة التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم المسؤولية القانونية الناشئة عن أفعال الأنظمة الذكية، ومن بينها المحامي الروبوت.

فعلى الرغم من التوسع الملحوظ في استخدام هذه الأنظمة داخل الحقل القانوني، ما زالت القوانين التقليدية تلتزم الصمت إزاء طبيعة هذا "الفاعل الرقمي" وحدود مسؤوليته القانونية، الأمر الذي أفرز فراغاً تشريعياً واسعاً.

ويؤدي هذا الفراغ إلى تعدد الاجتهادات القضائية وتباينها، بما ينعكس سلباً على مبدأ الأمن القانوني في مسائل تتطلب قدرًا عاليًا من اليقين والاستقرار التشريعي، وفي هذا

د. محمد عبدالله الشيخ

السياق، تحاول بعض النظم القانونية المقارنة، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، إرساء إطار قانوني موحد يكفل الحماية من الأضرار الناجمة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، غير أن هذه المبادرات لا تزال في مراحلها التمهيدية ولم تبلغ بعد مستوى التنظيم الشامل.

أما على الصعيد العربي، فلا يوجد حتى الآن تشريع خاص ينظم بصورة مباشرة الوضع القانوني للمحامي الروبوت، وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى تدخل تشريعي عاجل ومنظم، يحدد قواعد إسناد المسؤولية ويحول دون التضارب في تطبيق الأحكام القانونية.

ثانياً: صعوبة إثبات الخطأ في قرارات المحامي الروبوت

تُعد مسألة إثبات الخطأ من أبرز الإشكاليات القانونية المرتبطة بالمسؤولية عن أعمال المحامي الروبوت، إذ لا يتخذ الخلل في هذا السياق صورة الخطأ البشري التقليدي الظاهر أو المباشر.

فغالبًا ما تكون المخرجات الصادرة عن المحامي الروبوت نتاجًا لتفاعل معقد بين خوارزميات متعددة، وبيانات ضخمة، وآليات تعلم آلي يصعب تتبع مساراتها أو الوقوف على منطق اشتغالها بدقة.

ويترتب على ذلك عجز المستخدمين العاديين، بل وحتى المشتغلين بالقانون من محامين وقضاة، عن إثبات وجود خطأ تقني محدد يمكن إسناد المسؤولية بسببه إلى النظام أو الجهة المطوّرة له.

وتتفاقم هذه الصعوبة مع تعدد المساهمات البشرية في مراحل إعداد البيانات أو اختيار النماذج والخوارزميات، الأمر الذي يجعل توزيع المسؤولية القانونية بين أكثر من طرف مسألة شديدة التعقيد، وتتطلب آليات إثبات فنية متخصصة.

وفي هذا الإطار، ينسجم هذا الواقع مع بعض التوجهات الحديثة في القضاء الفرنسي، التي بدأت تميل إلى تبني قرينة الخطأ أو إقرار شكل من أشكال المسؤولية المفترضة في مواجهة مشغلي الأنظمة الذكية، وذلك بقصد تجاوز معضلة الإثبات التقني وتوفير حماية قانونية فعالة للمضرور.

ثالثاً: إشكالية العلاقة السببية في المسؤولية المدنية

تُعد العلاقة السببية بين الفعل الضار والنتيجة المترتبة عليه ركناً جوهرياً من أركان المسؤولية المدنية، غير أن إثبات هذه العلاقة يزداد تعقيداً في سياق التعامل مع المحامي

الروبوت.

فالقرار القانوني في هذه الحالة لا يصدر عن فاعل بشري يمكن مساءلته وفق المنطق التقليدي، وإنما عن منظومة تقنية تعمل بدرجة من الاستقلالية الذاتية، الأمر الذي يثير إشكالاً حول نطاق المسؤولية القانونية للنظام ذاته أو للأطراف التي تقف وراء تصميمه وتشغيله.

كما أن تعدد العوامل التقنية المتداخلة، كالأخطاء البرمجية، أو الخلل في معالجة البيانات، أو الأعطال التقنية وانقطاع الاتصال، يجعل من الصعوبة بمكان الجزم بأن النتيجة الضارة تُعزى مباشرة إلى تصرف المحامي الروبوت، دون تدخل أسباب أخرى أجنبية.

ويُفرض ذلك إلى إرباك تطبيق النظريات التقليدية للعلاقة السببية، وي طرح تحدياً حقيقياً أمام تحميل المسؤولية المدنية في إطار الأنظمة القانونية القائمة.

رابعاً: تعدد المسؤولين المحتملين عن الضرر

يُعد تعدد الأطراف المتداخلة في تشغيل المحامي الروبوت من أبرز الإشكالات التي تعترض تنظيم المسؤولية المدنية في هذا المجال؛ إذ على خلاف نموذج المسؤولية التقليدية الذي ينصرف عادة إلى فاعل مباشر واحد، يقوم النظام الذكي على منظومة معقدة من الفاعلين تشمل مطور البرمجيات، ومصمم الخوارزميات، ومزود البيانات، والجهة المالكة أو المشغلة للنظام، فضلاً عن المستخدم النهائي.

ويؤدي هذا التداخل الوظيفي إلى صعوبة تحديد الطرف الذي يُنسب إليه الخطأ قانوناً، خاصة في الحالات التي يكون فيها الضرر نتيجة خلل في البيانات المستخدمة، أو عيب في التصميم الخوارزمي، أو سوء في التشغيل والاستعمال.

ومن ثم، فإن تحديد المسؤولية يستلزم تحليلاً دقيقاً لمصدر الخطأ وتسلسل نشوء الضرر، وهو ما يزداد تعقيداً في ظل غياب نصوص تشريعية صريحة تحدد نطاق مسؤولية كل طرف من هؤلاء الفاعلين، الأمر الذي يترك المجال مفتوحاً لاجتهادات قضائية متفاوتة قد تختلف نتائجها من واقعة إلى أخرى.

خامساً: نقص الآليات القانونية لتعويض المتضررين

على الرغم من التوسع المتزايد في الاعتماد على المحامي الروبوت في تقديم الخدمات القانونية، لا تزال العديد من الأنظمة القانونية تفتقر إلى آليات فعالة تكفل تعويض المتضررين من الأخطاء الناشئة عن تشغيل هذه الأنظمة الذكية.

إذ لا توجد، في الغالب، تشريعات تلزم الشركات المطورة أو الجهات المشغلة للمحامي الروبوت بإنشاء نظم تأمين إجباري تغطي الأضرار المحتملة، كما أن المحاكم قد تفتقر إلى الصلاحيات التقنية أو الإطار القانوني الملائم لمعالجة دعاوى التعويض المرتبطة بأنظمة ذكاء اصطناعي متقدمة.

ويُعد غياب صناديق ضمان قانونية أو هيئات رقابية متخصصة من أبرز مظاهر هذا القصور التشريعي، الأمر الذي يضع المتضرر في مركز قانوني هش، لا سيما إذا كانت الجهة المسؤولة تعمل عبر بيانات رقمية عابرة للحدود أو خارج نطاق الولاية القضائية الوطنية.

ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تدخل تشريعي نوعي يقوم على فرض نظام تأمين إلزامي، أو إنشاء هيئات مهنية مرخصة تتولى الإشراف على أداء أنظمة المحامي الروبوت وضمان تعويض المتضررين متى ثبت الخطأ أو الخلل التقني.

المطلب الثاني: التحديات الأخلاقية

إلى جانب الإشكالات القانونية التي يثيرها استخدام المحامي الروبوت، تظهر تحديات أخلاقية عميقة تتعلق بالمصادقية والعدالة والشفافية، فالاعتماد على أنظمة ذكية قد يخلق مخاطر الانحياز الخوارزمي وانتهاك خصوصية الأفراد، مما يستدعي إعادة تقييم المبادئ الأخلاقية الحاكمة للممارسات القانونية، يتناول هذا المطلب أبرز تلك التحديات ومدى تأثيرها على الثقة في الخدمات القانونية الرقمية.

أولاً: مخاطر التحيز الخوارزمي في قرارات المحامي الروبوت

على الرغم من الافتراض النظري بحياد الخوارزميات، فإن تصميمها وتدريبها يتمان بالضرورة في إطار محددات بشرية، سواء من حيث اختيار البيانات أو وضع نماذج التحليل، الأمر الذي يجعلها عرضة لاستنساخ أو حتى تعزيز الانحيازات الاجتماعية أو القانونية القائمة.

فعلى سبيل المثال، إذا جرى تدريب المحامي الروبوت على بيانات قضائية تاريخية تنطوي على مظاهر تمييز ضد فئة معينة، فإن النظام قد يُعيد إنتاج هذا التحيز بصورة آلية وغير واعية، بما يؤدي إلى تقويض العدالة بدلاً من دعمها.

ويزداد هذا الخطر في ظل غياب آليات رقابية فعالة على مخرجات الخوارزميات، إذ قد تصدر قرارات أو توصيات قانونية متحيزة دون أن يكون المستخدم أو المتقاضي قادرًا على إدراك الأسس الفعلية التي بُنيت عليها.

المسئولية المدنية عن المحامي الروبوت

ومن ثم، فإن الاستخدام غير المنضبط للمحامي الروبوت، في غياب ضمانات أخلاقية وقانونية صارمة، قد يُفضي إلى المساس بأحد المبادئ الأساسية للنظام القضائي، وهو مبدأ المساواة أمام القانون.

ثانياً: انتهاك الخصوصية وحماية البيانات الشخصية

يعتمد المحامي الروبوت في أدائه الوظيفي على معالجة وتحليل كميات ضخمة من البيانات، يكون جانب معتبر منها ذا طبيعة حساسة، سواء تعلّق بالحياة الخاصة للأفراد أو بالأسرار التجارية والمهنية.

وفي ظل غياب تشريعات واضحة أو آليات فعالة تكفل حماية هذه البيانات، قد يؤدي القصور في التصميم البرمجي أو ضعف نظم أمن المعلومات إلى مخاطر جسيمة، من بينها تسريب البيانات أو استغلالها في غير الأغراض المشروعة التي جُمعت من أجلها.

وتُعد حماية الخصوصية من المبادئ الأخلاقية والقانونية الجوهرية التي ينبغي احترامها عند تصميم وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي القانونية، إذ لا يجوز التضحية بالحق في الخصوصية بدعوى تحقيق الكفاءة التقنية أو السرعة الإجرائية.

ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تدخل تشريعي عاجل يضع إطاراً قانونياً صارماً ينظم جمع البيانات ومعالجتها، ويحظر استخدامها خارج الأغراض المحددة سلفاً، مع إقرار مسؤولية قانونية مباشرة على مطوري ومشغلي هذه الأنظمة عن أي إخلال بهذه الالتزامات.

ثالثاً: غياب الشفافية في عمل الخوارزميات القانونية

يُعد غموض آليات اتخاذ القرار داخل الخوارزميات المعقدة من أبرز التحديات الأخلاقية المرتبطة باستخدام المحامي الروبوت، وهي الظاهرة التي يُشار إليها اصطلاحاً بـ«صندوق الذكاء الاصطناعي الأسود».

إذ تعتمد العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي على نماذج تقنية لا تتيح فهمًا واضحًا لكيفية الوصول إلى النتائج أو إصدار المشورة القانونية، الأمر الذي يُعيق إمكانات الرقابة والمساءلة القانونية.

ويؤدي هذا الغياب في الشفافية إلى تعارض مباشر مع أحد المبادئ الأساسية في النظام القانوني، والمتمثل في حق الأطراف في الاطلاع على الأسس التي بُنيت عليها القرارات القانونية الصادرة بحقهم أو لمصلحتهم.

ومن ثم، تبرز ضرورة تطوير خوارزميات قابلة للتفسير والفهم، إلى جانب إلزام الشركات المطورة بالإفصاح عن آليات تدريب أنظمتها القانونية وحدود استخدامها، بما يكفل إمكانية مراجعة قرارات المحامي الروبوت والطعن فيها عند الاقتضاء، تعزيزاً لمبدأي العدالة والشفافية.

رابعاً: مسؤولية المصممين والمطورين عن الأضرار الأخلاقية

لا يُمكن إسناد المسؤولية الأخلاقية أو القانونية إلى المحامي الروبوت بذاته، لافتقاده عنصري الإرادة والتمييز اللذين يقوم عليهما مفهوم المسؤولية في الإطار القانوني التقليدي، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال عبء المساءلة إلى المصممين والمبرمجين القائمين على إنشاء النظام وتوجيه سلوكه الوظيفي.

ويُثير هذا الواقع تساؤلات جوهرية حول مدى كفاية إخضاع هؤلاء لالتزامات تعاقدية محدودة، أم أن الأمر يستلزم فرض التزامات أخلاقية وقانونية أوسع نطاقاً، بالنظر إلى دورهم الحاسم في تشكيل منطق عمل الذكاء الاصطناعي القانوني ومخرجاته.

وفي هذا السياق، يذهب جانب من الفقه القانوني إلى ضرورة استحداث إطار قانوني خاص بمصممي ومطوري الأنظمة القانونية الذكية، يضعهم في مركز «الفاعل غير المباشر»، ويلزمهم بالتحقق من توافق هذه الأنظمة مع المبادئ الأخلاقية الأساسية، وفي مقدمتها النزاهة، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، بما يضمن استخداماً مسؤولاً للتقنيات الذكية في المجال القانوني.

خامساً: تأثير الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي على مبدأ العدالة الإنسانية

لا تقوم العدالة على التطبيق الحرفي للنصوص القانونية فحسب، بل تركز كذلك على التقدير الإنساني، واستيعاب خصوصية الوقائع، ومراعاة الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية التي يصعب على الخوارزميات إدراكها أو تمثيلها بصورة كاملة.

ومن ثم، فإن الاعتماد المفرط على المحامي الروبوت قد يؤدي إلى إقصاء البعد الإنساني عن العملية القانونية، بما يُضعف قدرة المنظومة القانونية على تحقيق الإنصاف الفعلي والعدالة الجوهرية.

وإضافة إلى ذلك، قد يسفر هذا التوسع غير المنضبط في استخدام الأنظمة الذكية عن تهميش دور المحامين البشريين، ويفتح المجال أمام تقليص بعض الضمانات التي تكفلها الإجراءات القانونية التقليدية. وعليه، تبرز ضرورة وضع حدود واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، والتأكيد على اعتباره أداة مساعدة تُساند القرار القانوني، لا بديلاً عن التقدير البشري والقضائي الذي يظل حجر الزاوية في تحقيق

المطلب الثالث: التحديات المرتبطة بتطبيق المسؤولية المدنية للمحامي الروبوت

على الرغم من أهمية إقرار المسؤولية المدنية عن أعمال المحامي الروبوت، إلا أن تطبيق هذه المسؤولية عملياً يواجه العديد من التحديات القانونية والفنية، إذ تبرز صعوبات تتعلق بتحديد المسؤول الفعلي عن الخطأ، وإثبات علاقة السببية بين الفعل الضار والنتيجة، فضلاً عن مشكلات تنفيذ الأحكام القضائية والتعويض عن الأضرار، يتطلب ذلك مراجعة دقيقة للإطار القانوني التقليدي بما يضمن فعالية حماية الحقوق في البيئة الرقمية الجديدة، وهو ما سيتم استعراضه في هذا المطلب.

أولاً: تحديد المسؤولية القانونية بشكل دقيق

تُعد مسألة تحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار التي قد يحدثها المحامي الروبوت من أبرز التحديات التي تواجه التنظيم القانوني لهذه الظاهرة الحديثة.

فعلى الرغم من أن التشريعات التقليدية تحمل المسؤولية المهنية في الغالب للفاعل المادي، كما هو الحال بالنسبة للمحامي البشري عند ارتكابه خطأ مهنيًا، فإن المحامي الروبوت لا يتمتع بكيان مادي أو شخصية قانونية مستقلة تمكن من ملاحظته قانونيًا بذات المنطق.

ومن ثم، يثور التساؤل حول الجهة التي ينبغي إسناد المسؤولية إليها، سواء كانت الشركة المالكة للنظام الذكي، أو الجهة المشغلة له، أو مطوري الخوارزميات التي يقوم عليها.

ويزداد هذا الإشكال تعقيداً عند وقوع أضرار ناجمة عن عيوب برمجية أو عن تفاعلات تقنية غير متوقعة بين الأنظمة الذكية المختلفة، الأمر الذي يجعل تحديد نطاق المسؤولية وحدودها مسألة دقيقة تتطلب تدخلاً تشريعياً واضحاً يوازن بين حماية المتضررين وتشجيع الابتكار التقني.

وبالرغم من أهمية مساءلة المحامي الروبوت عن الأضرار التي قد يحدثها خلال تقديم خدماته، إلا أن تحديد المسؤولية القانونية يطرح عدة إشكاليات، أبرزها:

١. غياب الشخصية القانونية الذاتية

○ المحامي الروبوت، بوصفه برنامجًا ذكيًا، لا يتمتع بشخصية قانونية مستقلة، مما يصعب تحميله مسؤولية مباشرة مثل الشخص الطبيعي أو الاعتباري وهذا يثير التساؤل: هل تتحمل الشركة المصنعة أو الجهة المشغلة أو المبرمج المسؤولية عن أخطاء المحامي الروبوت؟

٢. تعدد الأطراف المتدخلة: النظام القانوني للروبوت عادة ما يكون نتاج عمل جماعي بين شركات تطوير، ومبرمجين، ومستخدمين، مما يؤدي إلى تعقيد مسألة تحديد المسؤول الحقيقي عن الضرر: هل هو المطور؟ أم مزود الخدمة؟ أم مالك الروبوت؟ أم من قام بتشغيله؟

٣. صعوبة إثبات الخطأ والسببية: في بعض الحالات، يكون الضرر نتيجة خطأ برمجي دقيق للغاية، أو بسبب تفاعل مع بيانات مدخلة بطريقة غير متوقعة، وبالتالي يصبح من الصعب تحديد ما إذا كان الخطأ ناتجًا عن عيب في التصميم، أو عن طريقة استخدام النظام، أو عن سوء فهم لتوصيات المحامي الروبوت.

٤. مشكلة المعايير الفنية والقانونية: حتى الآن، لا توجد معايير فنية وقانونية موحدة تحدد متى يُعتبر المحامي الروبوت قد أخل بالتزاماته المهنية، مما يجعل مهمة القاضي أو جهة التحقيق أكثر تعقيدًا عند تقييم مدى تقصير النظام الذكي.

لذلك، يُستحسن اعتماد نظام المسؤولية الموضوعية (المسؤولية دون اشتراط إثبات الخطأ)، بحيث يُسأل مطور النظام أو مالكه عن الأضرار التي تنشأ عن استخدام المحامي الروبوت بمجرد ثبوت وقوع الضرر وقيام العلاقة السببية بينه وبين النظام.

كما يبرز ضرورة فرض نظام التأمين الإلزامي ضد مخاطر الذكاء الاصطناعي، بما يضمن تعويض المتضررين على نحو فعال، دون الدخول في نزاعات مطولة تتعلق بإثبات الخطأ أو تحديد المسؤولية.

وبناءً عليه، فإن تحديد المسؤولية القانونية للمحامي الروبوت يقتضي إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للمسؤولية المدنية، والعمل على تطوير قواعد قانونية حديثة تتلاءم مع الطبيعة التقنية المعقدة للأنظمة الذكية.

ثانياً: صعوبات التنفيذ القضائي والتعويض عن أضرار المحامي الروبوت

- تُشكل مرحلة التنفيذ القضائي لأحكام التعويض عن الأضرار الناجمة عن أفعال المحامي الروبوت تحدياً قانونياً بالغ التعقيد.
- فرغم صدور حكم قضائي يثبت المسؤولية، تظهر عدة عقبات عملية تعيق تنفيذ هذا الحكم.
 - من أبرز هذه العقبات غياب الذمة المالية المستقلة للمحامي الروبوت، إذ إن هذا النظام الذكي لا يمتلك شخصية قانونية مستقلة تمكنه من تملك أموال أو الوفاء بالتعويضات، مما يجعل تنفيذ الحكم المباشر ضده أمراً مستحيلاً على غرار ما هو معمول به مع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.
 - تُواجه عملية تحديد المسؤولية عن التعويض عدة صعوبات، أبرزها تحديد الطرف الملزم بالوفاء به.
- فهل يقع الالتزام على الشركة المطورة للنظام الذكي؟ أم على المستخدم الذي استخدم المحامي الروبوت دون إشراف كافٍ؟ أم على الجهة المشغلة التي دمجت النظام ضمن أعمالها؟ إن اختلاف المراكز القانونية للأطراف المعنية يزيد من تعقيد إجراءات التنفيذ ويطرح إشكاليات جوهرية تتعلق بتوزيع المسؤولية بينهم وتحديد نطاق الالتزام المالي لكل طرف.
- تواجه المحاكم صعوبات بالغة في إثبات الضرر وتحديد قيمته بدقة في الحالات المتعلقة بالأضرار غير المادية أو الأضرار المستقبلية الناتجة عن الاعتماد على استشارات المحامي الروبوت، مثل خسارة دعوى قضائية أو فقدان فرصة قانونية.
 - كما أن غياب معايير قضائية واضحة لتقييم هذه الأضرار الرقمية يزيد من تعقيد مهمة القاضي والخبراء الفنيين، ويجعل تحديد التعويض المناسب أمراً محفوفاً بالتحديات.
- قد يؤدي تعقيد الخوارزميات إلى صعوبات حقيقية في تحديد السبب المباشر للضرر، مما يضعف العلاقة السببية المطلوبة لتحميل المسؤولية، فعالباً ما تعمل الأنظمة الذكية عبر عمليات تحليلية غير مرئية، ما يعرف بمشكلة «الصندوق الأسود» في الذكاء الاصطناعي، التي تجعل فهم أسباب الخطأ البرمجي أمراً معقداً حتى على الخبراء¹⁰.

10 - Lyria Bennett Moses, Artificial Intelligence in the Law: New Challenges and Old Problems, University of New South Wales Law Journal, Vol. 40, No. 4, 2017, Vol. 40, No. 4, pp. 1208-1212

ثالثاً: التوجهات الحديثة في تطوير المسؤولية المدنية أمام الذكاء الاصطناعي

مع التوسع الكبير في استخدام الأنظمة الذكية، وعلى رأسها المحامي الروبوت، ظهرت الحاجة الملحة لتطوير قواعد المسؤولية المدنية التقليدية لمواكبة المتغيرات التكنولوجية والقانونية.

ويشمل هذا التطوير عدة اتجاهات رئيسية، منها: إقرار شخصية قانونية محدودة للأنظمة الذكية، أو اعتماد أنظمة مسؤولية تعتمد على تحقق الضرر والعلاقة السببية دون الحاجة لإثبات الخطأ، بما يُعرف بنظام «المسؤولية بدون خطأ».

كما اقترح الفقه القانوني فرض تأمين إلزامي على مطوري البرمجيات ومقدمي الخدمات القانونية الذكية لضمان تعويض المتضررين.

إلى جانب ذلك، أصبح من الضروري وضع معايير تنظيمية دقيقة لضمان برمجة واختبار الأنظمة بشكل آمن، وتعديل قواعد الإثبات المدني لتسهيل إثبات الأخطاء التقنية والبرمجية.

ويُعد هذا التطوير خطوة أساسية لتحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار الرقمي وحماية الحقوق القانونية للأفراد في العصر الرقمي.

يتضح من العرض السابق أن تطبيق قواعد المسؤولية المدنية على المحامي الروبوت يطرح تحديات قانونية وعملية معقدة تمس جوهر المبادئ التقليدية للمسؤولية.

فغياب الشخصية القانونية المستقلة، وصعوبة تحديد الأطراف المسؤولة، وتعقيدات الإثبات والتنفيذ القضائي، تشكل جميعها عوامل تستدعي إعادة صياغة مفاهيم المسؤولية المدنية لتتلاءم مع طبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

ويبدو أن المستقبل يتجه نحو تطوير حلول تشريعية مبتكرة، تشمل اعتماد المسؤولية الموضوعية وإنشاء أنظمة تأمين إلزامية، بهدف حماية المتضررين دون إعاقة مسار التطور التكنولوجي.

وفي ضوء هذه المعطيات، تصبح الحاجة ملحة لمواءمة التشريع مع متطلبات العصر الرقمي، بما يحقق التوازن بين صون الحقوق الفردية وتعزيز الابتكار القانوني الذكي.

خاتمة

يمثل توظيف المحامي الروبوت نقلة نوعية في مجال الخدمات القانونية، لكنه في الوقت ذاته يطرح تحديات قانونية وأخلاقية معقدة تتطلب إعادة تقييم الأطر القانونية التقليدية.

فقد بين البحث أن المسؤولية المدنية للمحامي الروبوت، سواء أكانت عقدية أم تقصيرية، تقوم على مجموعة من الأركان القانونية التي ينبغي توافرها لإثبات الضرر ونسبته إلى الخطأ التقني أو الإخلال بالالتزامات التعاقدية.

وفي ظل غياب تشريعات واضحة تنظم عمل هذه الأنظمة بشكل صريح، تتضح الحاجة الملحة إلى تطوير إطار قانوني متكامل يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وحماية حقوق العملاء.

النتائج

١- تعقيد المساءلة القانونية: يظهر أن تحديد المسؤولية المدنية للمحامي الروبوت يشكل تحديًا كبيرًا نظرًا لتعقيد الأنظمة البرمجية وخوارزميات الذكاء الاصطناعي، مما يصعب معه إثبات العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، ويستلزم إعادة تفسير المعايير التقليدية للمسؤولية المدنية لتلائم طبيعة الأنظمة الذكية.

٢- تنوع نماذج المسؤولية: تتجلى المسؤولية المدنية للمحامي الروبوت في نوعين: مسؤولية عقدية عند وجود علاقة تعاقدية واضحة مع العميل، ومسؤولية تقصيرية عند وقوع خطأ تقني يسبب ضررًا دون عقد، ويستلزم كل منهما قواعد إثبات مختلفة مع مراعاة الأطراف المرتبطة بالنظام مثل المطورين والمشغلين والمستخدمين.

٣- الفجوة التشريعية: تكشف الدراسة عن غياب نصوص قانونية واضحة تحدد مسؤولية المحامي الروبوت، ما يزيد من احتمال النزاعات القانونية ويضع المستخدمين في موقف ضعيف عند وقوع أضرار، الأمر الذي يستدعي سن تشريعات تنظيمية صريحة لسد هذه الفجوة.

٤- تأثير الاستخدام على الثقة القانونية: يشير البحث إلى أن الاعتماد المفرط على المحامي الروبوت دون رقابة تنظيمية صارمة قد يضعف الثقة في النظام القانوني، خاصة إذا أسفرت الأخطاء التقنية عن نتائج قانونية سلبية أو خسائر مالية للمستخدمين.

التوصيات

- ١- سن تشريع خاص بالذكاء الاصطناعي القانوني: اقتضاء إصدار قانون وطني ينظم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، يحدد الوضع القانوني للمحامي الروبوت ويبين نطاق المسؤوليات بين مطور النظام، ومشغله، ومستخدميه، مع توضيح أسس المسؤولية المدنية الناشئة عن أخطاء النظام.
- ٢- اعتماد المسؤولية الموضوعية: التوصية بفرض نظام المسؤولية دون اشتراط إثبات الخطأ على الأطراف المرتبطة بالنظام، لضمان تحميل المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن أخطاء المحامي الروبوت، بما يتوافق مع تطبيقات المسؤولية عن الأفعال الخطرة.
- ٣- إنشاء آليات تعويض وضمان:
 - التأمين الإلزامي: إلزام الشركات المطورة والمشغلة للأنظمة القانونية الذكية بالتعاقد على بوالص تأمين ضد الأخطاء التقنية، لضمان تعويض المتضررين دون الحاجة لدعوى مطولة.
 - صناديق ضمان قانونية: إنشاء صناديق ضمان خاصة بقطاع الذكاء الاصطناعي القانوني، تساهم فيها شركات التقنية ومكاتب المحاماة، لتعويض الأضرار التي يصعب تحميلها لطرف محدد.
- ٤- وضع معايير تقنية وقانونية موحدة: اعتماد معايير موحدة لضمان جودة عمل المحامي الروبوت، تشمل الشفافية في الخوارزميات، وحماية الخصوصية، ومنع التحيز الخوارزمي، بما يحقق العدالة ويحمي حقوق الأطراف.
- ٥- تعزيز الرقابة القضائية والإدارية: تمكين الجهات المختصة من مراجعة أداء المحامي الروبوت والقرارات القانونية الصادرة عنه، لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية.

- ٦- تشجيع البحث العلمي الأكاديمي: دعم الدراسات والأبحاث الجامعية والمراكز المتخصصة لتقييم تحديات المسؤولية المدنية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي القانوني، بهدف تطوير حلول مبتكرة قائمة على الواقع التقني المعاصر.
- ٧- تنظيم إجراءات التنفيذ القضائي: تضمين التشريعات المستقبلية نصوصاً واضحة تحدد الجهات المسؤولة عن دفع التعويضات الناتجة عن أخطاء المحامي الروبوت، بما يضمن حماية فعالة لحقوق الأفراد مع الحفاظ على سير التطور التكنولوجي.

ختاماً

يشكل التطور التكنولوجي والاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات القانونية فرصة كبيرة لتعزيز كفاءة الأداء القانوني، إلا أنه في الوقت نفسه يستلزم إعادة صياغة الإطار القانوني لمواجهة التحديات الناجمة عن استخدام هذه التقنيات.

ويتطلب ذلك تطوير تشريعات متخصصة، وتعزيز آليات الرقابة والإشراف، وتعزيز التعاون بين جميع الأطراف المعنية، لضمان حماية حقوق الأفراد وتحقيق العدالة ضمن هذا السياق التكنولوجي المتسارع.

المراجع

أولاً: الكتب

١. أحمد محمد العابد، الذكاء الاصطناعي في القانون، ط١، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢.
٢. سعيد حسن عبد اللطيف، الذكاء الاصطناعي بين الواقع والتقنين: دراسة مقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٢١.
٣. علي عبد الله العبد الله، القانون والذكاء الاصطناعي: دراسة في المساءلة القانونية للروبوتات الذكية، دار النهضة العربية، ٢٠٢١.
٤. محمد حميد الخفاجي، الذكاء الاصطناعي والتحول في المهن القانونية، دار الكتب القانونية، ٢٠٢٠.

ثانيًا: المقالات العلمية المحكمة

1. DoNotPay and AI in Law, Digital Law Journal,2021.
2. Jonathan Smith, Legal AI and Ethics, Issue 3, Journal of Law and Technology, London, 2021.
3. Lyria Bennett Moses, Artificial Intelligence in the Law: New Challenges and Old Problems, University of New South Wales Law Journal, Vol. 40, No. 4, 2017.
4. ROSS Intelligence: The Future of Legal Research', Vol. X, No. X Harvard Law Review,2020.

ثالثًا: التشريعات

1. القانون المدني المصري، القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨، جمهورية مصر العربية.
2. Arizona Legislature, Arizona House Bill No. 2417, State of Arizona, USA, 2017.
3. European Union, Digital Services Act, European Commission, Brussels, 2022.

رابعًا: المصادر الإلكترونية

1. وكالة أنباء الإمارات، المحامي الافتراضي أول مهنة قانونية تعتمد الذكاء الاصطناعي، موقع وكالة أنباء الإمارات، أبوظبي، ٢٠٢٥، تاريخ الإسترجاع ٢٦ أبريل ٢٠٢٥.